السعدون يترأس الجلسة الثانية الخاصة بانتخابات الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية

ومحاطا بالنواب عقب رفع الجلسة

أعضاء في لجنتها التنفيذية بالتزكية أيضا

وكيلا لها والمهان أمينا للسر والعبيد أمينا للصندوق

الحجرف : عدم استقرار الحكومات واستقالات الوزراء عائق أمام تحقيق أي مشروع تنموي

حمدان العازمي يعلق على الخطة

الحجرف ينتقد بعض محتويات برنامج عمل الحكومة

حمدان العازمي : كيف نقبل ببرنامج عمل حكومي يتصدره الدَين العام وفرض ضرائب ؟

الزيد : مواجهة التضخم من أهم الأمور التي لم يتضمنها برنامج عمل الحكومة

المونس : لن نقبل بتاتا تحت أي ذريعة المساس بجيب المواطنين أو رفع الرسوم عليهم

الحبيني : خلافات الحكومة التي بدت بعد تشكيلها تزيد من الشك في قدرتها على تنفيذ البرنامج

سيار : برنامج العمل الحكومي كان واضحا من جميع النواحي إلا من ناحية تحسين المعيشة

وطالب الطمار الحكومة بالتعاون مع المجلس وأخذ ملاحظات النواب حول البرنامج وأن تتحمل السلطتان مسؤوليتهما السياسية أمام الشعب، مقترحا أن يكون هناك تكليف للنواب بمتابعة تنفيذ البرنامج وفق المدة الزمنية المحددة.

وأكد النائب د. عادل الدمخي أن رؤية برنامج العمل لن تتحقق إلا بتنسيق نيابي حكومي وهو موجود، والإجماع الموجود سوف يمرر ما هو في صالح الشعب، مشيرا إلى ضرورة الإصلاح السياسي والحفاظ على منظومة القيم والأخلاق.

وشدد على ضرورة أن تكون هناك محاسبة حقيقية للمتسببين في تبديد أموال الشعب الكويتي واسترجاعها، مشيرا إلى أنه " تم حرق أكثر من 200 مليار دولار فائض في الميزانية خلال آخر 10 سنوات، فهل تمت المحاسبة؟ ".

وتساءل الدمخي "في إحصائية الإدارة المركزية للإحصائية من 2017 إلى 2023 ارتفاع قياسي للمستهلك (التضخم) أين الدور الحكومي في رقابة تضخم الأسعار؟ أين برنامجها العملي في هذا الأمر؟ ".

وقال النائب محمد عوض الرقيب إن ميزانية التعليم والصحة تقارب 5 مليارات دينار وبها مشاريع كانت تحتاج إلى قرارات، وفي الإسكان الحكومة تصر على إبقاء 400 قطعة أرض في القيروان من أصل 3000 وحدة سكنية.

وأضاف "في 2007 تقدمت الأمانة العامة التخطيط بمشروع رؤية الكويت 2010/2035، قبل إعلان رؤية الدول الخليجية الشقيقة ورؤية تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وإلى الآن نراها شعارا لم يتحقق ".

واعتبر النائب فهد بن جامع أن برنامج عمل الحكومة لا يرقى إلى مستوى طموحات وتطلعات الشعب الكويتي، متسائلا "هل الحكومة قادرة على سداد الدَين العام؟ وما الفئة التي تُطبق عليها الضرائب وأي نوع من الشركات ويجب أن تكون الضريبة على الأرباح حتى لا تتأثر الأسعار؟ ".

وقال ابن جامع إن جدول عمل الحكومة غير واضح ومبهم، الرسوم على الخدمات العامة يجب أن تقل، والبديل الاستراتيجي موجود لدى الحكومة منذ عقد من الزمن هل ستحتاج إلى 10 سنوات أخرى؟

وأضاف إنه من الملاحظ أن غالبية مشاريع البرنامج ستكون في السنتين الثانية والثالثة وهذا مؤشر على عدم جدية الحكومة.

وقال النائب فلاح الهاجري إن البرنامج هو تأزيم حكومي حيث تقدم قوانين ليس عليها توافق حكومي – نيابي، وتركز على الدَين العام والضرائب، وخلوه من معالجة التضخم وضبط الأسعار، والإصلاحات السياسية بكل صورها من ملف العفو والجناسي ورد الاعتبار وقانون المسيء.

وانتقد الهاجري تجاهل تنويع مصادر الدخل، وتحسين مستوى معيشة المواطن الذي يئن في حياته اليومية، ومشروع الغارمين الذي تتبناه وزارة الشؤون، و قضية الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون، وهي قضية أمن اجتماعي وأخلاقي.

وأشار النائب د. عبدالعزيز الصقعبي إلى وجود ملاحظات كثيرة على البرنامج وفيه الكثير من المشاكل، متسائلا "مَن سيقوم بتنفيذ هذا البرنامج على أرض الواقع، مَن سينفذ المحور الأول إذا كان وزير المالية ما زال بالتكليف؟ مَن سينفذ المحور الثاني والثالث والرابع وهناك أماكن في كل جهات الدولة شاغرة؟ ".

وأكد أهمية قانون تعيين القياديين لمعالجة هذه المشكلات، حيث يُلزم الحكومة بتقييم قياديييها كل سنة، مضيفا إنه " لا يجوز أن يكون عندنا برنامج عمل وليس لدينا أدوات لقياس نجاح هذا البرنامج وتنفيذ مشاريعه ".

وتساءل "مَن سينفذ قانون المدن الإسكانية؟ هل هناك قيادات وكفاءات فاهمة على موضوع المستثمر الأجنبي والشأن الهندسي الوارد في قانون المدن؟ ".

وأكد النائب فايز الجمهور ضرورة تسكين المناصب الشاغرة مع وجود 500 منصب قيادي شاغر من أجل تنفيذ البرنامج ، مع مراعاة مبدأ الكفاءة.

وقال الجمهور إن " تنويع مصادر الدخل أمر مطلوب، والبرنامج خلا من زيادة رواتب المتقاعدين وزيادة رواتب الموظفين "، مؤكدا أن " الضرائب على الشركات سيتحملها المواطن الكويتي وهذا مرفوض رفضا قاطعا ".

وتساءل " الدَين العام إذا أخذت الدولة أي مبلغ هناك 5 ٪ أرباح فما العائد من وراء ذلك، الدولة لن تستفيد بل المستفيد البنوك التجارية؟ ".

واستغرب النائب بدر نشمي عدم رد الوزراء على ملاحظات النواب ، مؤكدا أنه "لا يلبي طموحات الشعب الكويتي وقوانين تحسين معيشة المواطن غير موجودة في البرنامج ".

وقال "يد التعاون ممدودة وإذا قصرت الحكومة في المشاريع فسيقوم النواب بالمحاسبة، ومن أهمها التعليم والتوظيف "، مشددا على أن " المشاريع التي سوف تضر المواطنين لن تمر في قاعة عبدالله السالم، ولا حصانة لأحد وهذه رسالة يجب أن تصل إلى الجميع ".

وأكد النائب د. محمد الحويلة أهمية أن تكون المحاور محددة بمحور زمني واضح، وتفعيل أدوات قياس عملية ومعايير الإنجاز والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، مطالبا الحكومة أن تعيد النظر في بعض جوانب برنامج العمل.

وقال إنه "فيما يتعلق بالرعاية الصحية نثمن وجود توجه عام لوزارة الصحة باستقطاب مستشفيات ذات مكانة تحقق الرعاية ذات الجودة "، مضيفا " فيما يتعلق بالإسكان نريد أن نرى مدنا متكاملة في مناطق عديدة، مثل المنطقة الجنوبية (مدينة صباح الأحمد والوفرة السكنية وجنوب صباح الأحمد) المفترض أن يكون هناك مستشفى متكامل ".

وأعرب النائب عبدالله الأنبعي عن تمنيه أن يكون الطموح وآليات العلاج لمشاكل البلاد أعلى من ذلك وأن تكون الحلول أكثر منطقية وواقعية، مؤكدا عدم واقعية بعض الملفات مثل السكك الحديدية.

وأوضح أن ملف الرواتب بقيمة 14 مليار دينار بحاجة حقيقية إلى معالجة هذا الملف، معتبرا أن تكويت القطاع الخاص ضرورة ملحة لتخفيض الميزانية العامة من حيث الرواتب.

وأكد أهمية خلق بيئة خصبة في القطاع الخاص وفرض عقوبات على عدم توظيف الكويتيين في القطاع الخاص حتى يقل العبء في الميزانية وهنا نستطيع زيادة الرواتب.

وتساءل النائب محمد المهّان عن أسباب عدم إضافة محاور لبرنامج العمل تتعلق بالإصلاح السياسي وزيادة رواتب المتقاعدين وفتح المجال للشباب الدخول في القطاع النفط وإنشاء هيئة للجنة للحفاظ على الهوية الوطنية والحل الجذري للتركيبة السكانية وقضية البدون.

وفيما يخص الدين العام قال المهان إنه المبهم ونحن مع مصلحة المواطن وأي شيء يمس جيب المواطن نرفضه، مضيفا إن "تطوير القطاع السياحي له أولوية من خلال تطوير الجزر والمرافق العامة، وتفعيل مراكز الشباب بما فيها ما يخص أصحاب الهمم ".

وبين أن البرنامج يفتقر إلى الاهتمام بالمناطق الجنوبية من تعليم وصحة ومرافق أساسية وإنشاء مستشفى متكامل تخصصية وأفرع للجامعات والتطبيقي.

وقال النائب جراح الفوزان إن الفريق الحكومي لم يوضح كيف يحسن البرنامج معيشة المواطن، والضريبة والدين العام أمر مرفوض إذا ما كانت في بيئة اقتصادية مناسبة، منتقدا غياب قوانين الإصلاح السياسي .

وتساءل الفوزان " كيف تطبق الحكومة برنامج العمل والدولة كلها فارغة من القيادات "، داعيا رئيس الحكومة إلى إعادة النظر في برنامج العمل وأن يطبق بالشكل الصحيح لأن المحاسبة ستتم عليه.

وأعرب النائب فارس العتيبي عن رفضه قانون الدَين العام، وإعادة النظر في الرسوم، مشيرا إلى أن الحكومة لا تريد تنويع مصادر الدخل إلا من خلال القطاع الخاص الذي به أوجه خلل منها عدم توظيف أبنائنا.

وقال إن البرنامج خلا من قوانين المتقاعدين وزيادة الحد الأدنى، ومعالجة التركيبة السكانية ، وانتشار العمالة السائبة في مناطق السكن الخاص.

واعتبر النائب مبارك الطشه "إن سعي الحكومة لمناقشة برنامجها في حين أن وزيري المالية والتعليم المستقيلين تدخل ضمن مسؤولياتهما ما يقارب نصف البرنامج، يعكس انطباعا لا يبشر بالخير ".

وتساءل "أين أنتم من تحسين مستوى المعيشة، والبديل الاستراتيجي "، مشددا على أن تطبيقه بقرار لن يعفي الحكومة من المراقبة والمحاسبة.

وقال الطشه " فيما يخص ما ورد في البرنامج عن توزيع 42 ألف وحدة سكنية سيؤخذ بها إذن بناء وفي جنوب سعد والقيروان خلال 4 سنوات، نريد أن نعرف جدية الحكومة في هذا الأمر ".

وأكد النائب عبدالهادي العجمي أن قضية التعليم في هذا البرنامج تشكل تحديا لأي نائب، معتبرا أن الحكومة لجأت إلى القدرة الاستعراضية لأرقام ومعلومات مغلوطة.

وتساءل العجمي " أين قوانين الإصلاح السياسي والحريات المتفق عليها مع رئيس الوزراء، وموضوع الأمن الغذائي وضع في السنة الثالثة، فهل ستبدؤون أو ستنتهون في السنة الثالثة؟ ".

وتعقيبا على ملاحظات النواب قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري إن الحكومة استمعت بكل عناية وحرص لمداخلات النواب حول برنامج العمل، مؤكدا أن "هذه الملاحظات ستكون محل اعتبار تأكيدا لما قاله سمو رئيس مجلس الوزراء ".

وطالب العيسى النواب بموافاة الحكومة بملاحظاتهم مكتوبة وبشكل رسمي من المجلس "لتتعامل معها بإيجابية وفق أحكام الدستور ".

من جهته، أكد نائب رئيس الوزراء ووزير النفط ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير المالية بالوكالة د. سعد البراك أن جميع ملاحظات النواب هي " تصويب وثراء للبرنامج الحكومي "، مطالبا بمد فترة الرد على الملاحظات إلى أكثر من أسبوع.

وعقب انتهاء مناقشة مجلس الأمة لبرنامج عمل الحكومة رفع رئيس مجلس الأمة الجلسة ،ثم افتتح السعدون جلسة انعقاد الاجتماع السنوي الأول للجمعية العمومية للشعبة البرلمانية في دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ 17 لاختيار أعضاء الشعبة البرلمانية، حيث زكى مجلس الأمة النائب الدكتور حمد المطر وكيلا للشعبة البرلمانية كما زكى النائب الدكتور محمد المهان أمينا للسر فيما زكى النائب حمد العبيد أمينا لصندوق الشعبة.

كما زكى مجلس الأمة النواب داود معرفي وشعيب شعبان وفهد بن جامع أعضاء في اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية.

وفوض المجلس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية في إقرار الحساب الختامي للشعبة للفترة من 1/1/2022 إلى 31/12/22 كما فوض المجلس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية في إقرار ميزانية الشعبة للفترة من 1/1/2023 وحتى 31/12/2023 كما تم اعتماد تقارير المؤتمرات والاجتماعات التي تمت خلال الفترة من يناير 2023 وحتى يوليو 2023.

عبدالله المضف يعلق

وسيار يدلي بدلوه